الأتراك أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية

مرشحة الرئاسة: «الكلمة الأهم للإرادة الحرة»

ميرال اكشينار تدلي بصوتها في اسطنبول

أنقرة – «وكالات»: بدأ الناخبون في تركيا الإدلاء بأصواتهم أمس الأحد، في انتخابات رئاسية وبرلمانية تمثل أكبر تحد للرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه العدالة والتنمية، ذي الجذور الإسلامية، منذ وصوله للسلطة قبل أكثر من عشر سنوات ونصف.

وستمثل الانتخابات أيضا، بداية نظام جديد لرئاسة تنفيذية قوية يسعى إليه أردوغان منذ فترة طويلة وأيدته أغلبية صغيرة من الأتراك في استفتاء جرى في 2017.

ويعد أردوغان أكثر الزعماء شعبية وإثارة للخلاف أيضا في تاريخ تركيا الحديث، وقام بتقديم موعد الانتخابات التي كانت ستجرى أصلا في نوفمبر (تشرين الثاني) 2019، قائلا إن السلطات الجديدة ستجعله يتمكن بشكل أفضل من معالجة المشكلات الاقتصادية المتزايدة لتركيا بعد أن فقدت الليرة 20 % من قيمتها أمام الدولار هذا العام ومواجهة المتمردين الأكراد في جنوب شرق تركيا والعراق وسوريا المجاورين.

ولكنه لم يضع في حسبانه مرشح الرئاسة عن حزب الشعب الجمهوري العلماني محرم إنجه، والذي شحذ أداؤه القوي خلال الحملة الانتخابية همم المعارضة التركية المقسمة والتي تعاني منذ فترة طويلة من انحطاط معنوياتها.

ووعد إنجه خلال كلمة أمام حشد في اسطنبول يوم السبت، حضره ما لا يقل عن مليون شخص وربما أكثر بإنهاء ما يصفه هو وأحزاب المعارضة توجه تركيا نحو الحكم الاستبدادي في ظل أردوغان.

وقال «لو فاز أردوغان سيستمر التنصت على هواتفكم.. وسيستمر الخوف سائدا.. إذا نجح أنجه ستكون المحاكم مستقلة»، وأضاف إنه سيرفع حالة الطوارئ السائدة في تركيا في غضون 48 ساعة من انتخابه.

ويبدأ التصويت في الساعة الثامنة صباحا (05:00 بتوقيت غرينتش) وينتهي في الخامسة مساء (14:00 بتوقيت غرينتش)، ويبلغ عدد من يحق لهم التصويت نحو 60 مليون شخص من إجمالي عدد سكان تركيا الذي يبلغ 81 مليون نسمة.

وتظهر استطلاعات الرأي أن أردوغان لن يتمكن من تحقيق الفوز في الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة، ولكن من المتوقع فوزه في جولة إعادة تجري في الثامن من يوليو (تموز) في حين قد يخسر حزبه العدالة والتنمية أغلبيته البرلمانية، مما قد يثير بتوترات متزايدة بين الرئيس والبرلمان.

ومن بين المرشحين الآخرين للرئاسة صلاح الدين دمرداش زعيم حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد المسجون حاليا بتهم تتعلق بالإرهاب والتي ينفيها.

وإذا تجاوز حزب الشعوب الديمقراطي حد العشرة في المئة اللازم لدخول البرلمان سيصعب على حزب العدالة والتنمية الحصول على أغلبية.

وفي نداء أخير للناخبين في شريط مصور من سجنه المفروض عليه حراسة مشددة قال دمرداش: «إذا اخفق حزب الشعوب الديمقراطي في دخول البرلمان ستخسر تركيا كلها، تأييد حزب الشعوب الديمقراطي يعني دعم الديمقراطية».

من ناحية أخرى أدلت زعيمة حزب «إيي»، مرشحة الرئاسة التركية ميرال أكشينار بصوتها في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة التي تشهدها تركيا اليوم الأحد.

ونقلت وسائل إعلام تركية عنها القول بعد الإدلاء بصوتها في منطقة أوسكودار بالشطر الآسيوي من مدينة اسطنبول: «في الديمقراطيات يمكن مناقشة كل شيء، باستثناء الاعتراض على نتائج انتخابات أدلى فيها المواطنون بأصواتهم بإرادة حرة والكلمة الأهم هنا هي الإرادة الحرة».

وذكرت أنها ستعود إلى العاصمة التركية على الفور، وأن حزبها سيراقب سير عملية الانتخابات من مقره.

ويتنافس ستة مرشحين على منصب الرئيس، أبرزهم الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان عن «تحالف الشعب» (يضم حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية)، والمرشح عن حزب «الشعب الجمهوري» المعارض محرم إنجة، ومرشح حزب «الشعوب الديمقراطي» الموالي للأكراد صلاح الدين ديميرتاش.

إطلاق سراح 3 مهندسين أتراك

حفتر: حفنة من المتشددين تسيطر على مصراتة

خليفة حفتر

طرابلس – «وكالات»: طالب القائد العام للجيش الليبي، المشير خليفة حفتر، أهالي مصراتة، بعدم السماح لمن سماهم بـ«حفنة من المتشددين والمتطرفين» بالإساءة إلى «سمعتها».

وأضاف حفتر في تصريحات نقلها موقع، بوابة أفريقيا الإخباري، أن «عشرات الآلاف من الأهالي، يؤيدون التيارات المدنية، وأن مسؤولية مواجهة التطرف تقع على عاتق عسكريي مصراتة».

وحول ملف مصالحة، قال حفتر إن «أهالي المدينة النازحون هم أصحاب القرار، فهم من عاشوا مأساة النزوح، ولن يتحدث الجيش نيابة عنهم لرفض مبادرة عودتهم أو قبولها».

ولفت إلى أن الجيش والأجهزة الأمنية المساندة له تخلق الأجواء الملائمة لتحقيق المصالحة الوطنية، لكن المسؤولية تقع على عاتق «المؤسسات المدنية»، لتوفير باقي المتطلبات، ويرى أن ليس أمام الليبيين إلا «أن يتصالحوا مع أنفسهم» من أجل قيام الدولة.

من ناحية أخرى أعلنت الحكومة الليبية، التي تدعمها الأمم المتحدة، أنه «تم إطلاق سراح ثلاثة مهندسين أتراك، كانوا قد خُطفوا العام الماضي، في بلدة أوباري بجنوب ليبيا».

وكانت جماعة مسلحة غير معروفة، قد خطفت أربعة مهندسين منهم ثلاثة من تركيا والرابع من جنوب أفريقيا في نوفمبر.

وكان المهندسون يعملون بشركة، إنكا، التركية في محطة للكهرباء في أوباري في عمق جنوب ليبيا.

ولا يعرف مصير الجنوب أفريقي.

وقالت الحكومة التي مقرها طرابلس في بيان إن «المهندسين الأتراك الثلاثة أطلق سراحهم».

وأضافت أنهم «سيعادون جوا إلى تركيا عبر طرابلس».

وأطلق سراح الثلاثة يوم السبت.

وبعد أسبوع من خطف المهندسين الأربعة قامت الشركة بسحب 93 من موظفيها من ليبيا.

وتوقف العمل بمحطة الكهرباء، منذ ذلك الوقت في ضربة لجهود إعادة الشركات الأجنبية إلى ليبيا.

وتتجنب معظم الشركات الأجنبية العمل في ليبيا، بسبب المشكلات الأمنية، في أعقاب الإطاحة بمعمر القذافي، بدعم من حلف شمال الأطلسي في 2011.

روسيا: انضمام سكوبي إلى «الناتو» خطأ وسيكون له عواقب

مبعوث روسيا الدائم لدى الاتحاد الأوروبي، فلاديمير تشيجوف

«وكالات»: أعلن مبعوث روسيا الدائم لدى الاتحاد الأوروبي، فلاديمير تشيجوف، أمس الأحد، أن انضمام سكوبي إلى الناتو خطأ، وسيكون له عواقب، آملا في أن يؤدي حل النزاع حول الاسم الدستوري لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى تعزيز الاستقرار في البلقان.

وقال المبعوث الروسي، في حوار له مع صحيفة، كاتيمريني، اليونانية: «في رأيي، كان يجب حل هذا الموضوع منذ فترة طويلة، حتى يكون لدى البلدين علاقات حسن الجوار والتعاون، بالنسبة إلى محتوى الاتفاقية، دعنا نرى كيف ستتطور الأمور، لأننا نعلم أن هناك رد فعل مختلفة لدى البلدين».

وأشار تشيجوف، إلى أنه لا يريد التعليق على العمليات الدستورية قائلاً: «أود التأكيد على أنه ينبغي تنظيم المزيد من تطوير العلاقات على أساس ثنائي، دون ضغوط من شخصيات أجنبية، على الرغم من أن هذه الاتفاقية، كما نأمل، ستعزز الاستقرار في البلقان والتعاون بين البلدين، لا يمكن اعتبارها ذريعة للانضمام السريع إلى التحالف العسكري».

وكان برلمان مقدونيا قد صدق على اتفاق، يغير اسم البلاد إلى جمهورية مقدونيا الشمالية، والذي يهدف لتسوية نزاع قائم منذ زمن طويل مع الجارة اليونان، منعها من الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، ناتو، والبدء في محادثات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

نيكاراغوا: هجمات جديدة لقوات الأمن تسفر عن 8 قتلى

قوات الأمن في نيكاراغوا تعتقل أحد المشاركين في الاحتجاجات

«وكالات»: قُتل ثمانية أشخاص على الأقل، أحدهم طفل في شهره الخامس عشر السبت، خلال عمليات لقوات الأمن ومجموعات شبه عسكرية في نيكاراغوا في عودة لقمع معارضي الرئيس دانيال أورتيغا.

وبذلك ارتفعت حصيلة ضحايا موجة الاحتجاجات التي بدأت في 18 أبريل للمطالبة بتنحي الرئيس أورتيغا وزوجته، روزاريو موريو، نائبة الرئيس، الى مئتي قتيل.

وابلغت وكالة فرانس برس بهذه الحصيلة التي تتحدث عن ثمانية قتلى بنيهم سبعة في العاصمة ماناغوا وواحد في مدينة ماسايا بجنوب العاصمة، من مركز نيكاراغوا لحقوق الإنسان.

وليل الجمعة السبت وطوال ثماني ساعات، شنت قوات الأمن والمجموعات شبه العسكرية هجوما على طلبة متحصنين في مباني جامعة نيكاراغوا الوطنية المستقلة بجنوب غرب ماناغوا، وفي ستة أحياء شرق العاصمة، كما أفادت شهادة طلبة أكدها مدافعون عن حقوق الإنسان.

وقال شاب غطى وجهه بوشاح خلال بث مباشر على موقع فيس بوك للتواصل الاجتماعي ظهر فيه متحصنا مع شبان آخرين فيما تسمع أصوات اطلاق النار، «يهاجموننا منذ الساعة الأولى صباحا...) ثمة أيضا قناصة، نحن على الحواجز».

قال الشاب: «يطلقون النار بنية القتل.. انهم يقومون بقتل الشعب، الشبان. نحن محاصرون. انها حرب غير متكافئة».

وتحدث شاب آخر عن تحليق أربع طائرات مسيرة فوق الحرم الجامعي.

وخلال الإدلاء بهذه الشهادات مباشرة على شبكات التواصل الاجتماعي، كانت تسمع أصوات اطلاق الرصاص وهتاف شبان «لن نستسلم».

وأوضح مركز حقوق الإنسان أن إثنين من القتلى سقطا في منطقة جامعة نيكاراغوا الوطنية المستقلة حيث أصيب 15 طالبا بجروح.

وأضاف أن عدداً من القتلى الآخرين بينهم الطفل الذي اصيب برصاصة طائشة، سقطوا في أحياء أخرى.

وقالت كارينا نافارت والدة الطفل لفرانس برس أن «الشرطة أطلقت النار. رأيتها: كانوا عناصر شرطة وبدأوا بإطلاق النار... انتظر أن تأخذ العدالة مجراها».

وحملت الشرطة في بيان «المنحرفين» الذين يحتلون الشوارع مسؤولية مقتل الطفل.

وأوقد المؤتمر الاسقفي لنيكاراغوا الذي عمل منذ بداية الأزمة على إبقاء الحوار بين الحكومة ومعارضيها، وفدا من أربعة كهنة إلى الجامعة لتقييم الوضع.

وقابل الآب راوول زاموارا من الجامعة «باسم الله»، تطالب بوقف هذه الهجمات، بوقف هذه الموجة من العنف، بوقف سقوط القتلى».

من جهته، دعا الكاردينال، ليوبولدو برينيس ارسقف ماناغوا، ورئيس المؤتمر الاسقفي لنيكاراغوا، الحكومة والمجموعات المسلحة الشرعية وغير الشرعية إلى الكف عن إطلاق النار.

وقال إن «لا أحد يمكنه توجيه سلاحه لانتزاع حياة أخ».

وأعلن «التحالف المدني من أجل العدالة والديموقراطية» الذي يضم مجموعات معارضة من المجتمع المدني، تعليق مسيرة زهور كان ينوي تنظيمها بعد ظهر السبت في ماناغوا تكريما لضحايا القمع.

إلا أن هذا التحالف دعا «جميع قطاعات المجتمع إلى إضراب يستمر 48 ساعة» في الأيام المقبلة.

وكان إضراب عام أوقف الحركة في نيكاراغوا في 14 يونيو.

وتدعو الكنيسة الرئيس، أورتيغا، إلى إجراء انتخابات عامة مبكرة في مارس 2019، بدلا من نهاية 2021.

لكن المتمرد السابق الذي يبلغ الثانية والسبعين من العمر، ويتولى الحكم منذ 2007 يلزم الصمت حول هذه المسألة.

وكانت لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان أعلنت الجمعة أن «التصرف القمعي للدولة أسفر عن 212 قتيلا على الأقل في 19 يونيو و1337 جريحا»، موضحة أن أكثر من 500 شخصا قد اعتقلوا في 6 يونيو.

النمسا تطالب بالاستعانة بجنود لحماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي

فيينا – «وكالات»: طالب وزير الدفاع النمساوي، ماريو كونازيك، بالاستعانة بجنود لحماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.

وفي تصريحات لصحيفة «فيلت آم زونتاج» الألمانية الصادرة غدا الأحد، قال السياسي المنتمي إلى حزب الحرية اليميني إنه يجب تغيير التفويض الممنوح للوكالة الأوروبية لحماية الحدود «بحيث يصبح من الممكن مستقبلا القيام بمهمة لحماية الحدود بمشاركة رجال شرطة وجنود».

وأضاف كونازيك أن من الممكن أن يتواجد هؤلاء الجنود في أماكن مثل البلقان وإيطاليا واليونان، وتابع أن «الجنود يمكن أن يعملوا تحت قيادة مدنية ويمكن للشرطة أن تدعمهم بالجانب اللوجيستي والاستطلاع وفي حال الضرورة باستخدام السلاح أيضا».

وأعرب كونازيك عن اعتقاده بأن من الممكن للجنود أن يعملوا تحت سقف وكالة فرونتكس في دول افريقية أيضا «والمساعدة في حماية الحدود وترحيل اللاجئين غير الشرعيين إلى أوطانهم، وتعقب عصابات المهربين والقبض عليهم أو حراسة معسكرات لجوء يتم فيها البت في حاجة الناس إلى الحماية».

وأكد كونازيك أن البت في مسألة من سيأتي إلى أوروبا، ينبغي أن يحددها الاتحاد الأوروبي وليس المهربون.

يذكر أن النمسا تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي في الفترة بين يوليو حتى نهاية ديسمبر المقبلين.

كوريا الشمالية تطالب بتنفيذ «صادق» لاتفاق قمة ترامب وكيم

بيونغ يانغ – «وكالات»: دعت وسائل إعلام كورية شمالية أمس الأحد إلى تنفيذ صادق لاتفاق القمة، التي عقدت هذا الشهر مع الولايات المتحدة، حيث يبدو أن الدولة الشيوعية في سبيلها لإعادة رفات القوات الأمريكية، التي قتلت خلال الحرب الكورية (1953–1950)، طبقا لما ذكرته وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية للأنباء.

وإعادة رفات الجنود الإمريكيين، هو جزء من اتفاق، تم التوصل إليه في 12 يونيو ، بين الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب والزعيم الكوري الشمالي، كيم جونغ أون، الذي ضم أيضاً إقامة علاقات ثنائية «جديدة» واتخاذ جهود مشتركة لبناء نظام سلام «دائم ومستقر» في شبه الجزيرة الكورية.

وكان الجيش الأمريكي قد نقل أمس السبت، 100 من «صناديق العيور المؤقتة»، إلى الحدود بين الكوريتين، لتلقي رفات الجنود، وبشكل منفصل، نقلت 158 من التوابيت المعدنية إلى قاعدة «أوسان» الجوية، بإقليم جيونجي.

وقال موقع «يوربيمينزوكيري» الإخباري الدعائي الكوري الشمالي «إننا نتخذ موقفاً ثابتاً، لا يتزعزع لفتح مستقبل جديد، لسلام وأمن عالميين».

وأضاف «لكن بالتنفيذ الصادق للبيان المشترك الذي أعلنته كوريا الشمالية والولايات المتحدة، سنفي بضمير حي بمسؤوليتنا لمعالجة التوترات، المستمرة منذ فترة طويلة والعلاقات العدائية وفتح عهد جديد للتعاون الكوري الشمالي-الامريكي».

وكان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب قد صرح بأن المباحثات الخاصة بنزع السلاح النووي لكوريا الشمالية تمضي قدماً.

وقال ترامب، الخميس الماضي في واشنطن: «نحن قريبون جداً من إيجاد حل لهذا الوضع.

وكان ترامب التقى في الثاني عشر من الشهر الجاري في سنغافورة مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون في قمة تاريخية، واثنى ترامب على حكومة بيونج يانج بسبب الخطوات التي اتخذتها حتى الآن.

وأوضح ترامب أن نزع السلاح النووي وفقا لما أطلقته كل من الولايات المتحدة وكوريا الشمالية على هذه العملية يسير على قدم وساق.

وقال ترامب معلقا على خطوات الزعيم الكوري: «لقد توقف عن إطلاق الصواريخ وقام بتدمير موقع للاختبارات النووية».

وتحدث الرئيس ترامب عن «تقدم هائل» في الموقف، مشيراً إلى أن تطبيق الاتفاق الذي تم في سنغافورة بشأن استعادة رفات الجنود الأمريكيين الذين سقطوا في الحرب الكورية بدأ بالفعل.